2023/05/01

التقرير الصحفي اليومي

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	"تنشيط السياحة" تشارك في المعرض العالمي للتعليم العالي في عُمان	5	الدستور
.2	العلوم والتكنولوجيا تقيم يومًا طبيًا مجانيًا في الرمثا	7	الدستور
.3	فصلان مخجلان من الجامعة والحزب *حسين الرواشدة	20	الدستور
.4	ويحدثونك عن البحث العلمي 1 و2 عبد الله الزعبي	5	الغد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

«تنشيط السياحة» تشارك في المعرض العالمي للتعليم العالي

الدستور – ليث العسّاف

@AddustourNews

تشارك هيئة تنشيط السياحة ضمن الجناح الأردني في المعرض العالمي للتعليم العالي GHEDEX 2023 الذي يعقد حالياً ضمن مركز المؤتمرات والمعارض العُماني في سلطنة عُمان خلال الفترة 30 نيسان – 2 أيار الحالي.

وبحسب بيان للهيئة، أمس، تتمثل المشاركة الأردنية في المعرض بـ 7 جامعات أردنية.

مدير عام هيئة تنشيط السياحة عبد الرزاق عربيات، قال إن هذه المشاركة من خلال الجناح الاردني تأتي بهدف تسليط الضوء على الأردن وما يمتاز به من تميز ونجاح في مجال السياحة التعليمية، لجذب المزيد من الطلبة للدراسة في المملكة. وبين عربيات، أنه يوجد في الأردن ما يزيد عن 3500 طالب وطالبة من سلطنة عُمان الشقيقة يدرسون في المملكة.

.1

العلوم والتكنولوجيا تقيم يومًا طبيًا مجانيًا في الرمثا

الرمثا -محمد أبوطبنجة

@AddustourNews

اقامت جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية امس الاول ، بالتعاون مع بلدية الرمثا الجديدة، يومًا طبيًا مجانيًا في مدينة الرمثا، في مدرسة ميمونة بنت الحارث الاساسية نفذته عمادة شؤون الطلبة بالتعاون مع الكليات الطبية في الجامعة.

وتضمنت فعاليات اليوم الطبي فحوصات مختلفة في مجالات طب الأسرة، الطب الباطني، الجراحة العظمية، وطب الأسنان، عيادات توعوية، فحص النظر، فحص مستوى السكر، فحص ضغط الدم وإجراء فحوصات مختلفة في مجالات السمع والنطق، والأسنان والوظائف الحيوية واستشارات في العلاج الطبيعي والوظيفي، إضافة إلى التدريب على إنعاش القلب والرئتين للحالات الطارئة.

وافتتح عميد شؤون الطلبة الأستاذ الدكتور ماجد مساعدة فعاليات اليوم الطبي، مندوباً عن رئيس الجامعة، بحضور عميد كلية الطب الأستاذ الدكتور بشير خصاونة، ورئيس بلدية الرمثا الجديدة السيد احمد الخزاعلة، ونخبة من أعضاء الهيئة التدريسية ومشرفي المختبرات وطلبة الماجستير والبكالوريوس في كليات الطب وطب الاسنان والتمريض والعلوم الطبية التطبيقية ومركز صحي الجامعة.

بدوره قال رئيس بلدية الرمثا الجديدة السيد احمد الخزاعلة ان إقامة هذا النشاط يمثل صورة من صور التكافل الاجتماعي بين جميع أبناء الشعب الأردني ويأتي ضمن المسؤولية الاجتماعية ويساهم في نشر الوعي الصحي وترسيخ الممارسات الإيجابية والسلوكيات الصحية السليمة.

وتقدمت مديرة مدرسة ميمونة بنت الحارث الاساسية السيدة ناديا ديباجة بالشكر والعرفان لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية على الجهود التي بذلوها في إنجاح هذا النشاط وخدمة المجتمع المحلي.

.2

فكـــرة

فصلان مخجلان من الجامعة والحزب

حسين الرواشدة

باسم العشيرة، خرج بعض أبنائنا الطلبة بالجامعات لتدشين «ماراثون «مشاجراتهم، أو لتصفية مشكلاتهم البسيطة، وباسم العشيرة والانتماءات الجهوية تقاسم قادة حزبيون مواقعهم، ووزعوا فيما بينهم الغنائم الحزبية، قبل أن نلوم هؤلاء الطلبة الذين هربوا الى العشيرة والجغرافيا كملاذات آمنة للمكاسرات واستعراض البطولات، يجب أن نلوم انفسنا : نحن الآباء والقادة السياسيين و الحزبيين، نتحمل مسؤولية الخيبات التي أفقدت هذا الجيل ثقته بنفسه، وبإدارات دولته ومجتمعه، ولم تترك أمامه سوى مسرب واحد، وهو الاستقواء بالإطار الاجتماعي أو الجغرافي، والاعتزاز بعَلَم القبيلة، قبل عَلَم الوطن والدولة.

لا يخطر ببالي، أبدا، أن أنتقص من دور العشيرة، أو أنحاز لمن يطالبون بحذفها من مشهدنا العام، فأنا أدرك تماما أن تركيبة مجتمعنا عشائرية، وأن العشيرة هي الإطار الاجتماعي الذي يجمعنا بأواصر النسب والدم، لكن أخشى ما أخشاه أن ينتصر لدينا منطق العشيرة على منطق الدولة، أو أن يأخذنا البعض باسم الجغرافيا إلى ملاذات بديلة، تتشكل فيها أحزاب وجماعات ومؤسسات على مقاسات الغنائم والمصالح الشخصية، فتصبح الجغرافيا هي القاعدة، وغيرها مجرد استثناء.

خلال الأسبوع المنصرف، فقط، تابعت فصلين مخجلين، أحدهما في جامعتين رسميتين، والآخر في الغرف المغلقة لأحد الأحزاب، الفصل الأول لطلبة اشتبكوا بالايدي وزجوا بسمعة عشائرهم في خلافاتهم، وحوّلوا جامعاتهم إلى منصات للتعصب والعنف والكراهية، الفصل الآخر لقادة حزبين احتشدوا لتقسيم التركة فيما بينهم على أساس الجغرافيا، واختزلوا العمل السياسي بإطار (معي أو ضدي)، وبعد أن انتهوا من المهمة خرجوا بخطاب إدانة وتوبيخ للطرف الآخر، بذريعة انه السبب في هذه المفاصلة المغشوشة.

حين تدقق بالصورتين، تكتشف أن المشاجرات الطلابية التي رفعت لواء القبيلة، لا تختلف أبدا عن المفاصلات الحزبية التي انحازت للجغرافيا والمناطقية، فالطرفان يمارسان العنف في ذات الإطار، تكتشف، أيضا، أن القادة الحزبين المفترض أن يكونوا ملهمين للشباب باحترام التنوع والاختلاف، والاحتكام للنزاهة والعدالة، وتقديم منطق الصالح العام للدولة والمجتمع على المصالح الشخصية، وعلى تداول المنافع الخاصة، تعمدوا أن يبعثوا برسالة للشباب داخل حزبهم وخارجه، مفادها انهم انتصروا عليهم بالضربة القاضية، تماما كما فعل الطلبة بالجامعات حين نزلوا الساحات وتشاجروا، ولوّح بعضهم ضد الآخر بإشارة الانتصار.

تكتشف، ثالثا، ان سطوة استخدام القبيلة والجغرافيا لدى الطرفين، كانت أقوى من هيبة الجامعة والحزب، ومن التعليم والسياسة، ومن القيم التي تمثلها المؤسسات، والمصالح التي يفترض أن تسعى لتحقيقها، الجامعات للأسف افتقدت معناها الجامع، والاحزاب تنصلت من مبادئها التنظيمية، وبالتالي انتصبت أمامنا معادلة واحدة قائمة على موازين المخاصمات والمحاصصات وهي(اضرب واهرب) او (اكسب وأهرب)، سواء بالايدي حيث المشاجرات بالجامعات، أو بالولائم والغنائم والوعود، حيث تتشكل القوائم الحزبية، وتتم الترضيات والتسويات.

المفارقة التي نكتشفها هي انه بينما استدعت مشاجرات الطلبة في الجامعات أن يتدخل رجال الأمن، وأن تصدر إدارات الجامعات بيانات تتوعد بمحاسبة المتورطين بالشغب، ثم تصدر العشائر بيانات للصلح وتطييب الخواطر، فإنه لم تستدع مفاصلات السياسيين والحزبيين، وأخطاؤهم وتجاوزاتهم، تدخلا من أي طرف، البعض ربما صمت لكي لا تناله سهام الاتهامات بالمناطقية، والاخرون ربما باركوا لأنهم اخذو نصيبهم من الكعكة، فيما الحقيقة أن الجميع خرجوا خاسرين، الدولة والمجتمع، الجامعة والحزب، العشيرة ومشروعات التحديث، ومعهم «الرؤوس الكبيرة « التي نصبت نفسها ناطقا باسم المجتمع، أو باسم الحزب، ثم الإدارات الجامعية التي لم تجد إلا سيف العقوبة لتكافح به عنف الطلبة، فعلا يا خسارة.

AddustourA@

.3

ويحدثونك عن البحث العلمي 1 - 2

د. عبدالله سرور الزعبي

في عام 2001 كان جلالة الملك قد نبه الحكومات المتعاقبة إلى ضرورة الاستثمار في المواطن الأردني تعليماً وتدريباً كضمان للمستقبل، وفي رسالة لجلالته عام 2003 طالب الحكومة بإجراء دراسة شاملة حول التحديات التي تواجه التعليم العالي، وإعداد خطط واضحة لتنفيذ الرؤية الملكية لتطوير القطاع. منذ ذلك التاريخ توالت التعديلات التشريعية والخطط الإستراتيجية مروراً بإستراتيجية الإستراتيجيات وحتى الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، إلا أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الهدف.

من منطلق خبرتي واطلاعي على التقارير الدولية المختلفة، نجد أن مؤشرات التطور للدول وموقعها على الساحة العالمية يعتمد على الموارد البشرية المؤهلة ومخرجات البحث والتطوير لديها ومساهمتها في نقل المعرفة وعدد براءات الاختراع والابتكار وتكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات لديها، والتي يجب أن تقوم بها مراكز الأبحاث والجامعات، التي تعتمد قدرتها التنافسية على الساحة العالمية بشكل رئيسي على جودة البحوث العلمية التي ينتجها الباحثون فيها، ومدى أصالتها ونوعية المجلات العالمية المنشورة فيها.

في مقابلة مع جريدة الدستور والمنشورة بتاريخ 2013/5/5 كنت قد طالبت فيها بإعادة هيكلة قطاع التعليم العالي وإعادة توجيهه لتلبية احتياجات القطاع الخاص، القوة المحركة للاقتصاد الوطني، وتحدثت عن التدريب المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية، وأشرت إلى أنه قد تسرب للجامعات عدد من أعضاء الهيئة التدريسية ما كان يجب أن يكونوا فيها.

في مقابلة أخرى مع جريدة "الغد" المنشورة بتاريخ 2016/1/31 أشرت إلى أن الأردن وبما يحتويه من طاقات بشرية ووفرة في مؤسسات التعليم العالي يجب ان يكون في مقدمة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي لم يتحقق بعد.

من خلال عملي في القطاع العام (الأكاديمي والحكومي) والخاص، قد أستطيع أن أصنف الباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث الى ثلاث مجموعات، الأولى تضم نخبة من الأساتذة المتميزين والمحترفين والذين يعتز بهم، قادرين على النهوض بالبحث والتطوير والابتكار، إلا أنه لمن المؤسف أن عددا منهم تسلل إليه الإحباط، بسبب بعض القيادات الأكاديمية الفاقدة للنزاهة الأكاديمية (سأتحدث عنها في المجموعة الثالثة)، والمجموعة الثانية من الباحثين غير المحترفين، الا انهم يقدرون البحث ويسعون باستمرار للتطور، وهم بحاجة للتدريب والمساعدة لنقلهم الى المجموعة الأولى، اما المجموعة الثالثة، جل همهم حمل الرتب الأكاديمية وبأي طريقة (شراء البحوث، سرقتها، استلالها او عن طريق التحميل مع الآخرين)، وهم لا يهمهم المعنى الحقيقي للرتبة الأكاديمية، بل جل همهم قرار مجلس العمداء الذي يمنحهم الزيادة في الراتب، وحمل لقب بروفيسور (وهو لقب عظيم يجب ان يثقل كاهل من يحمله). كما أنه لمن المؤسف أن عدداً منهم قد تسلل الى أعلى المواقع الاكاديمية وأصبحوا من راسمي سياسة القطاع أو من منفذيها أو من المنظرين للنهوض بالبحث والتطوير والمطالبين بتطبيق النزاهة الأكاديمية على العكس مما تقول الوثائق عنهم.

كما انه ومن خلال عملي الأكاديمي ومديراً عاماً لصندوق دعم البحث العلمي، والذي قدته لمدة تجاوزت الأربع سنوات، كنا قد وضعنا حداً للتطاول على أمواله من بعض أصحاب القرار، الذين حاولوا جاهدين تمرير بعض القرارات بملايين الدنانير، أو حاولوا التخلص من إعادة أموال كانوا قد حصلوا عليها لدعم مشاريع لهم، لم تنفذ بالشكل الصحيح ولم تحقق أهدافها. كما أننا وجدنا بأن مشكلة دعم البحث العلمي الرئيسة ليست بالموارد المالية المقرة وفقاً لأحكام القانون، والتي لم تنفق من قبل الجامعات الوطنية، والتي قدرت بالملايين، ولقد كانت لدينا الجرأة الكافية لتحصيلها، رغم المعارضة التي وجهناها من بعض أصحاب القرار ومحاولة الالتفاف على النصوص القانونية وتطويعها لتكون نسبة 3 ٪ من الموازنة التشغيلية بدلاً من 3 ٪ من الموازنة الكلية. وهنا لا يسعني إلا أن أذكر الموقف المشرف لمعالي الدكتور أحمد زيادات وزير الدولة في العام 2015 ووزير العدل الحالي الذي وقفه في جلسة مجلس الوزراء والتي كنت قد دعيت لحضورها في أول أيام رمضان من عام 2015 والذي دافع عن قرار الصندوق ورفض تفسير الموازنة الكلية بالموازنة التشغيلية، مؤكداً بأن المطلق يجري على إطلاقه.

في تلك الفترة قمنا بالتواصل مع المؤسسات الإقليمية (السعودية وقطر والكويت ومصر وتونس) والدولية (الأميركية National Science Foundation (NSF) والألمانية DFG واكاديمية العلوم الأوروبية وغيرها) بهدف النهوض بالبحث والتطوير والابتكار. كما عملنا على تنفيذ إستراتيجية واضحة المعالم، وكنا نسعى لإنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي والتطوير والابتكار (إلا أنه تم معارضة الموضوع)، على غرار الهيئات المستقلة (للنهوض بقطاع البحث والتطوير الوطني). كما كنا قد ركزنا فيها على دعم مشاريع البحوث التطبيقية وبحوث المعرفة (إلا أن ذلك أغضب الباحثين عن دعم مشاريع بحوث الترقية وطلب المكافآت المالية). كنا في ذلك الوقت معتمدين على حجم الأموال المتوفرة في حساب أمانات الصندوق والتي كانت تتجاوز الثلاثين مليون دينار.

في الجزء الثاني سنناقش تطبيق نتائج بعض البحوث والدراسات.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevD | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03 | Page 6 of 7
Controlled Copy

ويحدثونك عن البحث العلمي 2 - 2

د. عبدالله سرور الزعبي
opinions@alghad.jo

نجح الصندوق في دعم مجموعة من المشاريع في قطاع الطاقة والمياه والزراعة والصحة والعلوم الإنسانية وغيرها والتي قد حققت أهدافها، وعلى الرغم من بعض الإخفاقات لبعض الباحثين غير المبرر (الموثقة في سجلات صندوق دعم البحث العلمي، الأمر الذي تطلب اتخاذ قرارات باستعادة الأموال المصروفة لهم، وخاصة المكافآت المالية منها. كما نجح الصندوق حينها في التوسع بمنح الدراسات العليا واستحداث برنامج بحوث ما بعد الدكتوراه لأعضاء الهيئة التدريسية الجدد في الجامعات الوطنية والتشبيك مع القطاعات الإنتاجية.

كما سبق لي شخصيا أن نفذت عددا من مشاريع البحوث والدراسات التطبيقية والمدعومة من جهات دولية مثل (USAID وNSF الأميركية والألمانية وغيرها من الجهات الأوروبية) تركزت في خليج العقبة ووادي عربة والبحر الميت ووادي الأردن والأحواض المائية والرسوبية وغيرها، وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية صاحبة العلاقة. ولحسن الحظ، كنت قد التقيت معالي وزير المياه والري المهندس محمد النجار، جمعتنا مائدة إفطار في السابع والعشرين من رمضان الموافق 2023/4/18، ذكرني بأنه في العام 2011 عندما كان وزيرا ولنفس الوزارة كنا نناقش معا نتائج الدراسات وعلى طول ساحل البحر الميت، وكان النقاش يدور على تحديد موقع لإنشاء سد في منطقة وادي ابن حماد، كنت قد نصحته بعدم إنشاء السد في وادي ابن حماد وذلك بسبب التراكيب الجيولوجية والمتمثلة بالفوالق الممتدة والمتداخلة فيما بينها، والتي أخذ بها وصرف النظر عن الموضوع، إلا أنه وللأسف وبعد خروجه من الوزارة تم السير بالموضوع وطرح عطاء إنشاء السد وبقيمة مالية تقدر بـ 25 مليون دينار، ولنفس السبب الذي أشرت اليه، فقد تم تغيير موقع السد ثلاث مرات، ولترتفع الكلفة المالية لإنشاء جسم السد إلى 55 مليون دينار، حيث أكد معاليه بأنه لم يتحقق الهدف من إنشاء السد لحجز المياه. عندما عدت الى الملفات وجدت فعلا بأن معالي الوزير كان قد طلب نتائج الدراسات التي كنا قد أشرنا اليها وبموجب كتاب يحمل الرقم (وز/511/12) تاريخ 2011/5/29، وخاصة نتائج مشاريع دراسات حوض البحر الميت والحفر الخسفية في مناطق غور حديثه واللسان وعلى طول ساحل البحر الميت (التي طرحت على الجانب الأميركي، لتكون موقعا للتخلص من الأملاح عند تنفيذ مشروع ناقل البحرين، البحر الأحمر – البحر الميت، والذي تم صرف النظر عنه) وإعمال المسح الجوي المغناطيسي لوادي عربة والمسح الزلزالي العميق لحفرة الانهدام والمسح الجيوفيزيائي لخليج العقبة. وهنا لا يسعني إلا أن أذكر أيضا بأننا كنا قد قدمنا نفس الرأي فيما يخص تحديد موقع سد الكرامة في العام 1995/1994 (وقتها كنت أعمل في سلطة المصادر الطبيعية) للمهندس قيس القيسي، مدير دائرة الجيوفيزياء آنذاك بسبب وجود القباب الملحية التحت سطحية في وادي الأردن التي ستؤدي لا محالة الى ملوحة المياه المحجوزة في جسم السد، الأمر الذي حصل.

كنا قد حاولنا جاهدين خلال السنوات الماضية من التركيز على تطبيق ما كنا ندعو له سابقا وهو تجويد مخرجات البحث العلمي والنشر في المجلات ذات السمعة العالمية لتحقيق موقع قدم على الساحة العالمية، منطلقين من خبرات الجامعات التي حققت إنجازات وأصبحت من الجامعات العظيمة (الأمثلة كثيرة، كنا قد أشرنا إليها في مقال سابق تحت اسم «القيادات الأكاديمية والجامعات العظيمة»، ومنها من نجحت بالانتقال من المرتبة 15 الى المرتبة الخامسة بين الجامعات الأميركية عندما عملت على استقطاب 13 عضو هيئة تدريس، أحدثوا ثورة علمية حقيقية) والتركيز عل نشر ثقافة الابتكار (عن طريق إنشاء مركز الريادة والابداع والابتكار) ورفع مخصصات البحث العلمي والتدريب أسوة في المؤسسات العالمية، وتدريب عدد من العاملين في الجامعة في المؤسسات الدولية (الفرنسية والكورية واليابانية وغيرها)، الأمر الذي هدد مصالح البعض ممن لا تتوفر لديهم القدرة على ذلك.

كما أنني قد أتفق مع بعض ما نشره الدكتور محمد بني سلامه تحت عنوان «مرة أخرى، البحث العلمي في جامعة اليرموك: واقع وتطلعات) من ضرورة تغطية كافة تكاليف النشر في المجلات العلمية العالمية المرموقة، واستحداث رتبة الأستاذ المتميز ومن التحقق من ملفات الترقية لكافة القيادات الأكاديمية (كي لا تكون مترددة باتخاذ القرارات، بسبب الحرج من ملفاتهم) والتخلص ممن يثبت عليهم أي مخالفة من هذا النوع، وأضيف ولراسمي السياسة لقطاع التعليم العالي والعمل على التخلص من سارقي البحوث ومستليها من الجسم الأكاديمي حتى لا يتسلل هذا المرض الخبيث الى بقية الجسم أو يؤدي لإحباط المتميزين منهم ولطلبتهم.

@opinions